بيان السيدة/ عائشة عبد الهادى
وزيرة القوى العاملة والهجرة
بمناسبة انعقاد الدورة السادسة للجنة حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
(جنيف ٢٣-٢٧ أبريل ٢٠٠٧)

السيد الرئيس
السيدات والسادة أعضاء اللجنة الموقرة
السيدات والسادة

إنه لمن دواعى سرورى أن أشارك للمرة الأولى فى أعمال لجنتكم الموقرة والتى تتضمن تقديم التقرير المبدئى حول جهود مصر بشأن تنفيذ التزاماتها الناشئة عن انضمامها للاتفاقية الماثلة. ويسعدنى فى هذا الصدد أن أشير إلى أن مصر ساهمت بصورة فعالة فى بلورة الصيغة النهائية للاتفاقية التى نجتمع اليوم تنفيذا لأحكامها بعد دخولها حيز النفاذ عام ٢٠٠٣. كما كانت مصر من أوائل الدول التى قامت بالانضمام للاتفاقية عام ١٩٩٣ تأكيدا منها على أهمية هذه الاتفاقية التى أوجدت الإطار القانونى اللازم لتقنين حقوق العمال المهاجرين وأسرهم وصيانتها ولتأمين أوضاعهم وبلورة صيغة ملائمة لتحقيق تفاعلهم الإيجابى مع المجتمعات المستقبلة لهم، وذلك فى وقت فرضت فيه المعطيات الدولية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العديد من التحديات أمام فرص تكيف واندماج المهاجرين في المجتمعات المستضيفة لهم، وشكلت خطراً على حرياتهم الأساسية وعلى رأسها حقهم فى تأمين سلامتهم بما فى ذلك الجسدية واحترام كرامتهم الإنسانية.

ولطالما دعت مصر إلى تحقيق انضمام كافة الدول إلى هذه الاتفاقية بالنظر لأهميتها فى تحقيق الاستقرار فى السوق الدولية للعمل وتأكيد الهدف الأسمى الذى تسعى إليه المنظومة الدولية فى تأكيد عالمية حقوق الإنسان، خاصة وقد بلغ عدد المهاجرين فى العالم ٢٠٠ مليون مهاجر حسبما ورد فى تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية الذى عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة فى الحدث رفيع المستوى الذى عقد فى إطارها فى سبتمبر ٢٠٠٥، وفى ظل ما انتهى إليه التقرير المذكور من وجوب الاعتراف بالإسهام الايجابى الذى يحققه المهاجرون لسد أوجه النقص فى السوق الدولية للعمالة وحتمية تبنى سياسات أكثر واقعية ومتوازنة لتعظيم الفائدة من الفرص التى تتيحها الهجرة لكل من الدول المستضيفة والدول المصدرة للعمالة.

لقد كانت مصر كعادتها داعمة لأنشطة وجهود اللجان التعاقدية بالامم المتحدة، وساندت القرارات الدولية المعنية بتعزيز عمل هذه اللجان وتأكيد استقلاليتها واستمرار دورها البناء فى تقوية المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، والذى يقوم على ارساء قيم العدل والبعد عن الانتقائية وتجنب التسييس، حيث يتم تشكيلها من خبراء مستقلين وملتزمين بالموضوعية والحياد واحترام حقوق الإنسان. وقد تأكد ذلك بشكل واضح فى ضوء ما استقر عليه العمل فى هذه اللجان من ان الحوار مع الحكومات يعد أفضل السبل لتحسين اداء الحكومات فى سعيها لتحقيق الاحترام الكامل لحقوق الانسان فى كافة المجالات التى تعنى بها الاليات التعاهدية ومن بينها لجنتكم الموقرة.

السيد الرئيس

أود أن أشير إلى أن مصر عبر التاريخ كانت معبراً بين الشرق والغرب بفضل موقعها الجغرافى المتميز، حيث شهدت العديد من تيارات الهجرة الوافدة إليها أو الخارجة منها. وقد أدى ذلك إلى تميز المواطن المصرى بوجه خاص والمجتمع المصرى بوجه عام بسمات خاصة نتيجة تراكم العلاقات البشرية واختلاطها والامتزاج الثقافى بين الحضارات والثقافات المختلفة. وقد تمثلت هذه السمات فى قبول المهاجرين وسهولة اندماجهم فى المجتمع المصرى وسرعة اندماج المصريين فى المجتمعات الأخرى وفى اكتساب القدرة لدى المجتمع المصرى وأفراده على قبول الصالح من المفاهيم والمتغيرات والحفاظ على القيم الأخلاقية التى يقوم عليها الوجدان المصرى الأصيل والذى صاغته الحضارة المصرية على مر العصور.

ونتيجة للمخزون الكبير من التجارب التاريخية لمصر والزيادة المضطردة فى عدد سكانها، فقد أصبحت دولة مصدرة ومستضيفة للهجرة وكذلك دولة معبر. وقد بلغ عدد المصريين في الخارج وفقاً لإحصاءات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى يناير ٢٠٠٦ نحو ٤,٧ مليون نسمة، ومن ناحية أخرى، تمثل مصر دولة مقصد لمواطنى العديد من دول الجوار الذين يأتون إليها سواء بشكل شرعى أو غير شرعى، فضلا عن أنها دولة معبر لرعايا دول عديدة أفريقية وآسيوية.

وتولى مصر اهتماماً كبيراً بالبعد الإنسانى لموضوع الهجرة خاصة ما يتعلق بكفالة حقوق المهاجرين الإنسانية، وذلك فى ظل التحديات الراهنة التى أصبحت تهدد حريات وحقوق المهاجرين. واسمحوا لى فى هذا الخصوص أن أبرز أهم العناصر التى تشكل الرؤية المصرية وهى:

- ضرورة اعتماد الدول المستقبلة للهجرة لمنهج شامل في التعامل مع قضايا حقوق الإنسان بدون تمييز أو كيل بمكيالين، ويشمل ذلك احترام الحقوق الإنسانية لجميع المهاجرين أو طالبى الإقامة، دون تمييز ضدهم بسبب صفة الإقامة، دائمة أو مؤقتة، أو الجنسية أو الدين.
- رفض التعامل مع المهاجرين على أنهم مجرد أدوات إنتاج لأن إسهامهم فى المجتمعات المستقبلة لهم يتعدى الجانب الإقتصادى إلى الجوانب الثقافية والإجتماعية، وضرورة العمل على كفالة كافة حقوقهم الإنسانية وتوفير الامكانات للتكيف والاندماج فى تلك المجتمعات، وذلك أخذاً فى الاعتبار أن المهاجرين من أكثر العناصر البشرية حيوية وشجاعة وإذا ما أتيحت لهم الفرص المناسبة لاستغلال مهاراتهم على أساس من المساواة وعدم التمييز إذ أنهم يشكلون فى حقيقة الأمر مكسباً للمجتمعات المستقبلة لهم ولأوطانهم.
- ضرورة إعطاء أولوية متقدمة لكفالة حقوق الطفل المهاجر، باعتبار أن الأطفال هى أكثر الفئات تعرضاً لانتهاك حقوقها فى ظل الظروف الصعبة. ويجب فى هذا الإطار الالتزام باتفاقية حقوق الطفل التى تنص على عدم التمييز بين الأطفال على ارض اى بلد وكفالة حقوق الطفل المهاجر ليشمل توفير الرعاية الاجتماعية والصحية للأطفال المهاجرين، واحترام الموروث الثقافى والاجتماعى لهم.
- ضمان حماية المرأة العاملة المهاجرة قانوناً ضد أى عنف قد يمارس عليها أو أى انتهاك لحقوقها خاصة فى ظل ما أثبتته اللجنة العالمية للهجرة الدولية من أن نصف عدد المهاجرين من النساء.

السيد الرئيس

وفى إطار تقديم التقرير المصرى المبدئى المعروض على لجنتكم الموقرة فقد احتوى على الهيكل الاساسى للدولة، والمؤشرات الاحصائية والاقتصادية، وتطور عدد السكان، ثم الاطار القانونى العام لحماية مبادىء حقوق الإنسان فى مصر، والذى يشتمل على الدستور والقوانين المصرية والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة المنضمة لها مصر، وكذلك آليات العمل الوطنى الراعية للانفاذ الفعال لتلك المبادىء وسبل الانتصاف الوطنية والتى يتوافر فيها المعايير الدولية للفصل بنزاهة وعدالة فيما يعرض عليها من انتهاكات خاصة بحقوق الإنسان. وقد تضمن التقرير المبدئى كذلك الاطار التشريعى المنظم للحقوق المشار إليها بمواد الاتفاقية مع التأكيد على أن نصوص الاتفاقية بذاتها تعد وفقا للنظام القانونى المصرى قوانين مصرية تلتزم كافة السلطات بتنفيذها وإعمال أحكامها، ويعد الخروج عنها خروجا عما تتطلبه هذه النصوص من أحكام وإجراءات. وتؤكد التشريعات الوطنية المشار إليها فى التقرير على التزام المشرع الوطنى بما نص عليه الدستور المصرى بشأن المساواة أمام القانون وعدم التمييز وكذلك التزامه بكافة مبادىء حقوق الإنسان التى تضمنها الدستور المصرى ونصت عليها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وقد تضمن التقرير المبدئى الإشارة إلى أن النظام القانونى المصرى يوفر وسيلة انتصاف هامة هى المحكمة الدستورية العليا والتى أناط بها الدستور اختصاص الفصل فى دستورية القوانين والقضاء بعدم دستورية أية نصوص تشريعية تخالف الأحكام والنصوص الدستورية. وقد صدر عن المحكمة الدستورية العليا العديد من الأحكام المتعلقة بالنصوص الدستورية الخاصة بمبادىء حقوق الإنسان وحرياته الاساسية والتى ارتكنت فى أحكامها الخاصة فبهذا الشأن على المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان وحرياته الاساسية. وقد تلقت مصر من لجنتكم الموقرة عددا من الاستفسارات التى أثيرت حول التقرير المبدئى كمؤشر لبدء الحوار مع لجنتكم الموقرة حيث بادرت مصر فى حينه بإعداد ردها على هذه الاستفسارات، والذى احتوى على الإحصائيات والاتفاقيات الثنائية والمعلومات التى أشارت إليها اللجنة فى استفساراتها.

وقد أشارت استفسارات لجنتكم الموقرة إلى تأثير حالة الطوارىء المعلنة فى البلاد على تطبيق الدستور والقوانين. وقد اشرنا فى ردنا أن إعلان حالة الطوارىء

بالبلاد لا يترتب عليه وقف العمل بالدستور أو المؤسسات الوطنية فى الدولة، وان التطبيق يتم فى إطار الالتزام بالمعايير والضمانات الدولية المقررة بالعهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية حيث اقتصر تنفيذ الإجراءات الاستثنائية المقررة طبقا لقانون الطوارىء على مواجهة خطر الإرهاب والمخدرات.

وفى إطار الاستجابة للمتغيرات العالمية والتحديات المتزايدة لخطر الإرهاب، وفى إطار ما شهدته البلاد فى الآونة الأخيرة من إصلاحات سياسية واقتصادية أدت إلى وجوب تعديل بعض مواد الدستور، وتقوم لجنة وزارية حاليا بإعداد مشروع قانون مكافحة الإرهاب والذى سيعقب صدوره إنهاء حالة الطوارىء المعلنة بالبلاد، مستهدية فى هذا الشأن بالقانون النموذجى للأمم المتحدة وببعض النماذج القائمة فى الدول الأخرى، بحيث يستجيب للتحديات الداخلية ويواكب التغيرات العالمية فى التشريع المماثل ويتوافق فى ذات الوقت مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وقد تقدمت الحكومة باقتراح تعديل عدد من مواد الدستور حيث أجيزت هذه التعديلات بالاستفتاء الذى تم فى ٢٦ مارس من هذا العام.

السيد الرئيس

إن مصر تواجه تحديين أساسيين فى المرحلة الراهنة. يتمثل التحدى الأول فى آثار التحول الاقتصادى إلى السوق الحر وهى مرحلة اقتضت إعادة هيكلة العديد من الكيانات والمؤسسات الاقتصادية وقد التزمت مصر خلال فترة هذا التحول بمراعاة البعد الاجتماعى للحفاظ على المتطلبات الاساسية للمواطنين. وقد اقتضت هذه الإصلاحات والتحولات الاقتصادية العديد من الإجراءات التى انعكست آثارها سلبا على واقع سوق العمل فى مصر، نتيجة عدم ملاحقة الاستثمارات المنفذة لتدفقات سوق العمل مما أدى إلى أن تعانى مصر من نسب بطالة تقارب حوالى ٩% وفقا للإحصاءات الأخيرة وهى نسبة تعمل الحكومة على تخفيضها من خلال حزمة من الإجراءات تدفع الاستثمارات الخاصة والأجنبية إلى السوق المصرية لامتصاص العمالة الزائدة أو المتضررة من إجراءات التحول الاقتصادى. أما التحدى الثانى فهو سياسى بالدرجة الأولى يتمثل فى التوترات والصراعات المسلحة فى الإقليم والتى تشكل عائقا كبيرا أمام جهودنا لجذب

المستوى المطلوب من الاستثمارات الدولية التى تتيح توليد فرص العمل المطلوبة. وقد نجحت مصر مؤخرا فى البدء فى تحقيق بعض النجاح فى زيادة هذه المعدلات .

وبالرغم من هذا المناخ العام لسوق العمل فى مصر، إلا انه على خلفية هذه الصراعات المسلحة التى تعانى منها المنطقة، فإن مصر تشهد تدفقات من اللاجئين وطالبى اللجوء من دول الجوار المتضررة فى الإقليم. ويمثل المجتمع المصرى بما ينعم به من استقرار نقطة جذب لهذه التدفقات والتى تمثل أيضا عبئا على الاقتصاد المصرى حيث يصعب فرص العمل التى تستوعب تلك التدفقات.

السيد الرئيس

أود أن أؤكد فى هذا الإطار أن السودانيين يتمتعون بوضع خاص فى ضوء الروابط التاريخية بين البلدين حيث كانتا دولة واحدة حتى منتصف الخمسينات، وتربطهما الآن اتفاقيات تجيز حرية العمل والتنقل والإقامة والتملك. ويقدر حاليا المتواجدين على ارض مصر من السودانيين بحوالى من ٢ إلى ٥ مليون سودانى، ويتعذر عملا حصرهم نظرا لما يتمتعون به من حريات. ونظراً لتواجد بعضهم فى مصر منذ عقود طويلة يتم التعامل معهم على قدم المساواة مع المواطنين فى إطار ما تنفرد به مصر من علاقات تاريخية مع السودان وفى إطار ما يتمتعون به من حريات منذ قرون. وتزايد فى الفترة الأخيرة نتيجة لتصاعد النزاعات فى السودان عدد اللاجئين من السودان والذين يتخذون من مصر دولة عبور إلى الدول الأخرى بواسطة مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين بالقاهرة والذى يتولى بحث أوضاعهم بشأن منحهم هذه الصفة. ونرى من الإنصاف والموضوعية إلا يتم الوقوع فى خطأ الخلط ربما غير المقصود بين حالة السودانيين المقيمين فى مصر من ناحية وبين اللاجئين من ناحية أخرى ، وكذا بين الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بكل منهم.

السيد الرئيس

وفيما يتعلق بالمصريين المهاجرين فى الخارج فإن الحكومة المصرية تبذل أقصى جهودها لرعايتهم من خلال تقنين أوضاعهم بالدول التى يعملون بها، وتأكيد

حرصهم على الالتزام بالتشريعات الوطنية لهذه الدول، وربطهم بالدولة الام من خلال منحهم التسهيلات التى تتيح لهم التردد على الوطن الام ورعاية أسرهم وذويهم. وإذ تحظى المشاركة السياسية العامة والايجابية من المواطنين المصريين فى الخارج فى عملية التطوير الديمقراطى بكل الاهتمام فى اولويات سياسة الإصلاح السياسى، فإنه يجرى فى الآونة الأخيرة بحث سبل مشاركتهم فى التصويت فى الانتخابات والاستفتاءات التى تتم بالبلاد مستقبلاً زيادة فى ارتباطهم بالدولة الام. هذا على صعيد السياسات الداخلية، أما على صعيد الجهود التى تبذلها الدولة لحماية حقوق عمالها المهاجرين فى الخارج، فإن الحكومة تسعى لعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية لتنظيم هجرة العمالة المصرية وفتح آفاق جديدة للعمل لهم فى الدول المعنية. ورغم ما تشكله العمالة المصرية فى الخارج من مصدر دخل لا يستهان به من خلال التحويلات التى يقومون بها ، إلا أن هجرتهم فى حد ذاتها تحمل بالضرورة آثارا سلبية تتمثل فى افتقار البلاد لخبراتهم التى نالوها والاستثمارات التى أنفقتها الدولة من اجل حصولهم على تلك الخبرات.

السيد الرئيس

تتمحور جهود الدولة فى رعاية المصريين فى الخارج على عدة ركائز هى:

١- تنظيم الهجرة للخارج سواء الهجرة الدائمة أو المؤقتة، اعتمادا على كفالة حق الهجرة طبقا للدستور وربط سياسة الهجرة بأهداف الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتكثيف تدريب العمالة فى المجالات المختلفة لتعويض نقص العمالة المدربة بالتوسع فى إنشاء مراكز التدريب ووضع البرامج اللازمة ورفع مستوى العمالة المهنية.

٢- توجيه الرعاية الكاملة للتجمعات المصرية فى الخارج والتركيز على الأجيال الجديدة منها من خلال دعم إنشاء الاتحادات والنوادى والروابط فى دول المهجر، والعمل على الحفاظ على انتمائهم وعلى ارتباطهم باللغة والثقافة العربية والتراث الوطنى والقومى.

٣- توعية الشباب المصرى بمخاطر الهجرة غير الشرعية ونشر المعلومات المتعلقة بتلك المخاطر من خلال الأجهزة المعنية بوزارتى الخارجية والعمل وكذا من خلال وسائل الإعلام المرئية والمقروءة، وإنشاء خط ساخن لهذا الغرض فى وزارة الخارجية مع زيادة التنسيق والتعاون مع الدول المجاورة خاصة دول الاتحاد الاوروبى لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

٤- إنشاء وظيفة ملحق عمالى فى بعض السفارات المصرية فى الخارج فى الدول التى تحظى بتجمعات كبيرة من المصريين لحل مشاكلهم وتقديم الخدمات اللازمة لهم.

٥- توفير الخدمات القنصلية بالبعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية فى الخارج.

٦- قيام الوزراء المعنيين بزيارات لبعض الدول التى بها جاليات مصرية كبيرة بغرض مناقشة أوضاع المصريين مع المسئولين فى هذه الدول والعمل على حل مشكلاتهم .

٧- جارى دراسة إنشاء صندوق لرعاية العمال المصريين فى الخارج لمواجهة اى مواقف استثنائية يتعرضون لها والتى قد تقتضى توفير التمويل اللازم لذلك.

السيد الرئيس

حققت مصر تطورات إيجابية فى منظومة حقوق الإنسان فى مصر بدعم من القيادة السياسية لعل من أبرزها إنشاء المجالس القومية المعنية بحقوق الإنسان (المجلس القومى لحقوق الإنسان-المجلس القومى للطفولة والأمومة -المجلس القومى للمرأة) وإنشاء إدارات متخصصة لحقوق الإنسان فى عدد من الوزارات المعنية مثل الخارجية والعدل والنيابة العامة، إلا أنه لا تزال هناك العديد من الصعاب التى تواجهنا على الصعيد العملى والتطبيقى. وتعمل الحكومة على تجاوز تلك الصعوبات والمعوقات

من خلال خطط وبرامج تعزيز الانفاذ الفعال لالتزامات مصر فى مجال حقوق الإنسان تقوم على عدة محاور أساسية هى:

١-تحديث البنية التشريعية باستصدار التشريعات الجديدة أو تعديل التشريعات القائمة بما يتواءم مع الالتزامات الدولية لمصر الناشئة عن انضمامها للمواثيق الدولية لحقوق الإنسان

٢-تحديث البنية الاساسية لحقوق الإنسان من خلال دعم كافة الآليات الوطنية العاملة فى مجال حقوق الإنسان و وسائل الانتصاف الوطنية أو خلق آليات جديدة بما فى ذلك لإنشاء مكاتب للشكاوى لبحث شكاوى الأفراد ولاقتراح حلول مناسبة.

٣-نشر التوعية بمبادئ حقوق الإنسان والحريات وإدماج مفاهيمها فى المنظومة التعليمية وبصفة خاصة مرحلة التعليم الاساسى .

٤-تعزيز ودعم مؤسسات المجتمع المدنى باعتبارها الشريك الاساسى لعملية التنمية والاستفادة من جهودها فى نشر التوعية بمبادئ حقوق الإنسان وتعزيز الالتزام بالسلوكيات الهادفة إلى احترام الآخر ونبذ العنف والتأكيد على قيم التسامح والسلام.

٥-دعم قدرات العاملين فى مجال انفاذ القانون والإعلام فى مجال حقوق الإنسان وذلك بالاشتراك مع الأمم المتحدة من خلال عقد دورات تدريبية مكثفة لتوعيتهم وزيادة قدرتهم على التعامل مع قضايا حقوق الإنسان . وهذا من الأهمية بمكان لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

السيد الرئيس

السيدات والسادة

اسمحوا لى فى ختام كلمتى أن أؤكد ترحيبنا بأى ملاحظات وتقديرنا للملاحظات الختامية التى ستصدر عن لجنتكم الموقرة وذلك فى إطار من الشفافية والصراحة وانطلاقا من حرص مصر على بدء حوار بناء . واننى على ثقة من أن المناقشات التى ستجرى اليوم وغداً ستتم فى هذا الاطار. وعلاوة على ذلك أود أن أثنى على جهود

اللجنة فى تعزيز تنفيذ الاتفاقية فى كل المجالات المعنية وتشجيعها على الاستمرار فى جهودها المتميزة والدءوبة من أجل التوصل إلى تحقيق عالمية التصديق على هذه الإتفاقية الهامة وتوفير الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الاساسية للعمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأود أن أؤكد من جانب الحكومة المصرية استعدادها لبذل كل جهودها لهذا الغرض ولتقديم كافة أوجه المساعدة للتعاون مع اللجنة لتحقيق الغايات المنشودة للمجتمع الدولى وأتمنى لكم ولعملكم التوفيق.

شكراً سيدى الرئيس